تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد واصل

إعداد طالبة الماجستير

لانا عابد شحفة

قسم القانون الخاص

كلية الحقوق

جامعة دمشق

الملخص

يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق التي يتمتع بها الشخص الطبيعي إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان وفقاً لما يحدده القانون. فهو لا يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الشخص الطبيعي لاختلاف طبيعة كل منهما، إذ يتفق فقهاء القانون على عدم تمتع الشخص الاعتباري ببعض الحقوق التي يتمتع بها الشخص الطبيعي لأنها تتنافى مع كيانه الشيني المادي البعيد عن عالم المشاعر والأحاسيس والروح وذلك وفقاً للتكوين السيكولوجي لكل منهما، ولعدم ملاءمة هذه الحقوق والتصرفات لطبيعته الخاصة. إلا أن بعض الحقوق كانت محل جدل فقهي وقضائي ومنها حق المؤلف، ورغم أن التشريعات الحديثة اعترفت للشخص الاعتباري بصفة المؤلف في حالة المصنفات الجماعية من كونه نتاج العقل والفكر، وهذا حكر على الشخص الطبيعي لأنه وحده القادر على ذلك.

مقدمة:

يعرّف الحق بأنه السلطة أو القدرة التي يمنحها القانون لشخص من الأشخاص تحقيقاً لمصلحة مشروعة يعترف له بها ويحميها¹، وتقسّم الحقوق إلى قسمين رئيسيين: الحقوق العينية من جهة والحقوق الشخصية من جهة ثانية، ويضاف إليهما قسم ثالث هو الحقوق الأدبية أو المعنوية². أمّا الشخص بدوره فهو ركن في الحق، لأنه صاحبه، فالشخص يكون صالحاً لأن يكون صاحب حق ويتحمل بالالتزام³، وهناك إلى جانب الشخص الطبيعي الشخص الاعتباري الذي يتمتع بجميع حقوق الشخص الطبيعي إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان.

فالأصل أن كل شخص طبيعي يملك أهلية الوجوب بالنسبة إلى كل من الحقوق وإلى كل من الواجبات التي تقابلها ما لم يقض القانون بغير ذلك⁴، والشخص الاعتباري صالح لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات كالشخص الطبيعي، غير أن أهلية وجوبه تختلف عن أهلية الشخص الطبيعي وتنقص عنها مدى واتساعاً. فأهلية الشخص الطبيعي هي من حيث المبدأ وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة مطلقّة غير محدودة إذ إنّها تخوله اكتساب أنواع الحقوق جميعها. أما أهلية الشخص الاعتباري فلا تثبت له إلا ضمن القيود التي تنجم عن طبيعته الخاصة من حيث عدم توافر الصفة الإنسانية فيه، كما ضمن الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون. وما يهم تقديم هذه الدراسة هي القيود التي تعود لطبيعة الشخص الاعتباري والتي تقضي بحكم ذلك بعدم تمتعه بالحقوق الملازمة لصفة الإنسان، مع ملاحظة أن بعض هذه الحقوق لا تزال محل جدل بإمكانية تمتع الشخص الاعتباري بها، وما كان اختيار حق المؤلف من هذه الحقوق إلا لأنه من أهم المسائل التي تثار حولها الجدل بإمكانية تمتع الشخص الاعتباري بها.

لذلك سنعرض لطبيعة حق المؤلف، وبيان مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف في القانون والفقه وفق المخطط الآتي:

¹ - د. هشام القاسم - المدخل لعلم القانون - الطبعة الخامسة - منشورات جامعة دمشق 2002 - 2003 - ص: 257

² - د. هشام القاسم - مرجع سابق - ص: 276.

³ - د. عبد الفتاح عبد الباقي - نظرية الحق - الطبعة الثانية - مطبعة النهضة الجديدة - القاهرة 1965 - ف: 35، ص: 57.

⁴ - يعرف بعضهم أهلية الوجوب بأنها: ((صلاحية الشخص لثبوت الحق له أو عليه، أو صلاحيته لاكتساب الحقوق والتمتع بها والالتزام بالواجبات وتحملها)). د. هشام القاسم - مرجع سابق - ص 342. وبعضهم الآخر عرفها بأنها: ((صفة تقوم بشخص تجعله صالحاً لأن يتعلق به حق معين له أو عليه)). د. سليمان مرقس - الوافي في شرح القانون المدني (المدخل للعلوم القانونية وشرح الباب التمهيدي للتقنين المدني) - الجزء الأول - الطبعة السادسة - مكتبة صادر - بيروت - ف: 308، ص: 743.

مبحث تمهيدي: الطبيعة القانونية لحق المؤلف.

المبحث الأول: مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف فقهاً.

المبحث الثاني: مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف قانوناً.

مبحث تمهيدي

الطبيعة القانونية لحق المؤلف

ينطوي حق المؤلف تحت قائمة الحقوق الأدبية أو المعنوية، وقد ظل الفقهاء إلى أمد بعيد لا يرون في الحقوق المالية إلا الحقوق العينية والحقوق الشخصية، بيد أن هذا التقسيم التقليدي في الأزمنة الأخيرة لم يعد كافياً لأن يستوعب الحقوق المالية كلها، فقد ظهر نوع جديد منها، وهو الذي يشمل الحقوق الأدبية أو المعنوية أو الذهنية، كحق المؤلف على مصنفه وحق المخترع على اختراعه. وقد كان الفقه أول الأمر يعدُّ حق المؤلف حق ملكية وارداً على شيء غير مادي وكان يسميه حق الملكية الأدبية أو الفنية، ويدخل في الحقوق العينية خلافاً لحقوق الملكية العادية التي ترد على أشياء مادية، واستدل في ذلك أن أساس حق الملكية إنما هو العمل المنتج، وأن المؤلف يعمل وينتج، فيجب أن يعترف له بملكية إنتاجه الذهني، لأنه معترف له بجميع المكنتات التي يخولها حق الملكية صاحبه، حيث له مكنتة الاستعمال إذ يملك نشر إنتاجه، ومكنتة الاستغلال إذ يجوز له أن يجني من نشر إنتاجه ثماره المالية، ومكنتة التصرف إذ يستطيع النزول عن حقه للغير وينتقل حقه من بعده إلى ورثته⁵.

بينما ذهب رأي آخر من الفقه إلى أن هذا النوع من الحقوق يدخل في حقوق الشخصية باعتبار أن الإنتاج الذهني هو قطعة من فكر الإنسان، وأن الحماية التي يحيطه القانون بها يجب أن تكون من نوع الحماية التي تحيط بها سائر مميزات الشخصية، ولا يؤثر في ذلك أن يكون لهذا الحق جانب مالي يجوز التصرف فيه لأن حقوق الشخصية كلها لها أيضاً جانب مالي⁶. والحق الأدبي له جانب

⁵ - إلا أن هذا الرأي تعرض للانتقاد الفقهي، فاعترض عليه بأن العمل ليس الأساس الوحيد لحق الملكية فوق أنه يصلح لقيام حقوق أخرى غير حق الملكية، فلا يتعين أن يكون ما يعترف به القانون للمؤلف من حق على إنتاجه حق ملكية. بل الواقع عكس ذلك إذ إن حق المؤلف أبعد ما يكون عن حقوق الملكية لأن المؤلف لا يفيد من هذا الحق بالاستئثار باستعمال محله كما هو الشأن في حق الملكية، بل بالعكس من ذلك بإتاحة التمتع به للجمهور ولاشتراكهم في استعماله. انظر د. سليمان مرقس - مرجع سابق - ف: 269، ص: 646، 647.

⁶ - د. سليمان مرقس - مرجع سابق - ف: 269، ص: 649.

مالي وجانب معنوي أو أدبي في الوقت نفسه، فهو من جهة يخول صاحبه استثمار نتاجه الفكري واستغلاله والتصرف فيه وجني الأرباح التي تنتج عنه⁷، وهذا ما اعترفت به التشريعات الحديثة⁸.

يتركز الحق الأدبي للمؤلف في حق الشخص في أن تنسب إليه أفكاره، وأن يكون له وحده الحق في نشره وتعديله والإضافة إليه، وهذا الجانب من الحق الأدبي يتصل اتصالاً وثيقاً بشخص الإنسان، فهو من الحقوق الملازمة لشخصيته الذي يخول صاحبه فضلاً عن ميزات حقوق الشخصية سلطات محددة على نتاجه الفكري، وينسب إلى مؤلفه بذكر اسمه عند تنفيذ أي من الأعمال السابقة وله أو لمن ينوب عنه قانوناً الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو تعديل أو أي مس به، ولا تدخل هذه الحقوق في دائرة التعامل، ولا يسري عليها التقادم، ولا يجوز التنازل عنها، ولا تقبل الحجز ولا تنتقل بالإرث⁹. أمّا الحق للمؤلف المالي فيتجلى في سلطة الاستئثار بنتاج جهده الفكري بأي وسيلة أو شكل كان، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي منه أو ممن يخلفه، وتحمى الحقوق المالية للمؤلف مدة حياته ومدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف¹⁰.

المبحث الأول

مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف فقهاً

يجمع فقهاء القانون على أن أهلية وجوب الشخص الاعتباري محدودة نظراً إلى طبيعته تكوينه وهي التي تترتب نتيجة قيام الشخص الاعتباري ككائن وجودي غير حي وتمتعه بالشخصية القانونية وصلاحيته لاكتساب الحقوق والتحمل للالتزامات. إذ يتفق فقهاء القانون على عدم تمتع

⁷ - د. هشام القاسم - مرجع سابق - ص: 284.

⁸ - انظر المادة (1) من قانون المؤلف السوري، والمادة (14) من قانون الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

⁹ - عيد الفتحاح عبد الباقي - مرجع سابق - ف: 33، ص: 54. د. محمد واصل - الحقوق الملازمة للشخصية - مرجع سابق - ص: 380، 383.

انظر المواد (5-8) من قانون حق المؤلف السوري، والمادة (143) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري، والمواد (21 و53) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

¹⁰ - د. توفيق حسن فرج - المدخل للعلوم القانونية (النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق) - الدار الجامعية - بيروت 1988 - ص: 567. د. محمد واصل - الحقوق الملازمة للشخصية - مرجع سابق - ص: 381. انظر المواد (22 و5) من قانون حق المؤلف السوري، والمادة (15) من قانون حقوق الملكية الأدبية والفنية اللبناني، والمادة (160) من قانون حماية الملكية الفكرية مصري.

الشخص الاعتباري ببعض الحقوق التي يتمتع بها الشخص الطبيعي لأنها تتنافى مع كيانه الشيني المادي البعيد عن عالم المشاعر والأحاسيس والروح؛ وذلك وفقاً للتكوين السيكولوجي لكل منهما، ولعدم ملاءمة هذه الحقوق والتصرفات لطبيعته الخاصة¹¹. إذ يثور الجدل فقهاً حول مدى تمتع الشخص الاعتباري بالحق المؤلف من كونه نتاج العقل والفكر، وهذا حكر على الشخص الطبيعي إذ هو وحده القادر على ذلك. ولكن التشريعات الحديثة اعترفت، لاعتبارات عملية، بإمكانية تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف، ومن خلال هذا المبحث ستعرض الآراء الفقهية الواردة في مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف من عدمه، ليُعرض بعد ذلك ما أتت عليه القوانين الحديثة في هذا الأمر.

فقبل أن تحسم التشريعات الحديثة أمرها بأن يكون من يتمتع بحق المؤلف شخصاً اعتبارياً، كانت الآراء الفقهية تذهب إلى عدم إمكانية تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف، أما الفقه الحديث فقد أيد موقف التشريعات الحديثة الذي يذهب إلى إمكانية ذلك. طبعاً كل من هذه الآراء ذهبت بتعليلات وأسس قانونية لاتخاذها هذا الاتجاه أو ذاك، وسنعرض ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

الآراء الفقهية المعارضة لفكرة تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف

جرى أنصار هذا الجانب من الفقه إلى أنه لا يجوز في الأصل أن يكون المؤلف شخصاً اعتبارياً، فالمصنف نتاج الفكر والشخص الاعتباري غير قادر على التفكير. والذين يفكرون هم أشخاص طبيعيين تابعون للشخص الاعتباري، فيجب أن يكونوا هم المؤلفين وليس الشخص الاعتباري¹².

كما يذهب هذا الفقه إلى أن الابتكار و الخلق الذهني - وهو معيار المؤلف وحقوقه المعنوية - ليس إلا نتيجة وعي وتفكير عقلي، وصدى انفعال وانطباع نفسي، وهو ما لا يتصور صادراً إلا عن الإنسان وحده. أما الأمر عند الشخص الاعتباري فإنه من التجوز غير المقبول أن يتصور تحليله بعقل ونفس وقدرة على الاستخراج منها والتعبير. وهكذا يفتقد الشخص الاعتباري، وفقاً لهذا الرأي، وبمقتضى تكوينه أداة الخلق الذهني، ولا يمكنه ومن ثم أن يتمتع بصفة المؤلف وبالقوق المعنوية التابعة لحق المؤلف. وقد استدلل الرافضون على صحة هذا الرأي بأن الحق

¹¹ - د. محمد واصل - الحقوق الملازمة للشخص الاعتباري - بحث خاص - لوزان - سويسرا 2009 - ف: 46، ص: 40.

¹² - د. عبد الرزاق السنهوري - الجزء 8 - حق الملكية - ف: 187، ص: 326.

المالي للمؤلف هو حق مؤقت يزول بعد خمسين عاماً من وفاة المؤلف، في حين الشخص الاعتباري لا حياة محدودة له، ولا يمكن أن يزول حقه المالي، وهذا مناقض للنصوص القانونية¹³.

فالمعول عليه عند أنصار هذا الرأي في ثبوت وصف المؤلف لشخص معين هو إسهام هذا الشخص فعلاً في خلق ذهني جديد، ولا يتصور أن يتحقق هذا الإسهام إلا من جانب الإنسان، إذ إنه الكائن الذي له عقل بحيث يمكن أن يكون له نتاج فكري¹⁴. ومن ثمَّ هذا المفهوم الشخصي لحق المؤلف لا يتوافر إلا بالنسبة إلى الشخص الطبيعي، فهو وحده المتصور الحديث بالنسبة إليه عن النواحي الشخصية والنفسية والرؤى والأحلام التي يرتجيبها من وراء اتصال الرسالة التي يريد أن يوجهها إلى الجمهور. ولا يتوافر ذلك بالنسبة إلى الشخص الاعتباري، إذ لا مجال للحديث بالنسبة إليه عن المسائل النفسية السابقة كلها، إذ إنَّ الشخص الاعتباري فكرة قانونية تنتفي عنها الطبيعة الإنسانية¹⁵. واعتبر الفقه أن الشيء الذي يثير الانتباه في المصنف الجماعي هو تمتع الشخص الاعتباري بصفة المؤلف لأنَّ المشرع قد ركز على الناحية الإنسانية في حق المؤلف عندما جعل الحماية ترتبط بالابتكار وكان المأمول بناء على ذلك ألا يعترف المشرع بصفة المؤلف إلا للشخص الطبيعي¹⁶.

المطلب الثاني

الآراء الفقهية المؤيدة لفكرة تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف

رأى بعض الفقهاء أن القوانين الحديثة قد اعترفت صراحةً للشخص الاعتباري بوصف المؤلف وحقوقه على المصنفات الجماعية التي يوجّه وينظم ابتكارها بنشرها تحت إدارته.

لذا استفاض بعضهم في حماسهم لإعطاء الحق الأدبي للشخصيات الاعتبارية، فحاولوا جاهدين إقامة البرهان على أن الشخص الاعتباري له روح ونشاط، ويمكنه من ثمَّ خلق عمل فكري وأدبي خاص به. واستناداً إلى هذا الرأي فإن كثيراً من الشركات التي يكون موضوعها نشر المصنفات الأدبية والعلمية، تملك صفة المؤلف والحقوق الأدبية لحق المؤلف، ويكون لها أن تمارس على

¹³ - د. محمد نديم الجسر - مرجع سابق - ف: 172، ص: 188.

¹⁴ - كان من أنصار هذا الرأي د. رمضان أبو السعود - مرجع سابق - ص: 361.

¹⁵ - انظر د. فاروق الأباصيري - نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف - دار النهضة العربية - القاهرة 2004 - ص: 84.

¹⁶ - <http://www.startimes.com/f.aspx?t=27137777> تاريخ الزيارة 3/25 الساعة 15:30.

العمل الأدبي حق التعديل والتغيير بمعزل عن الذين اشتركوا فعلياً في خلقه، وحتى في حال وفاتهم أو انفصالهم عن الشركة¹⁷. ويرد على ذلك أن غاية التشريعات الحديثة من الاعتراف للمشرع بحق المؤلف ليس لأنه قادر على الخلق والإبداع، بل لإيجاد الحل في حالة الأعمال الجماعية التي وجهت بمبادرة وإشراف شخص اعتباري ويصعب فيه فصل نصيب كل مؤلف أسهم به على حدة، فاعتراف القوانين الحديثة للشخص الاعتباري بصفة المؤلف لا تثبت له إلا في حالة المصنف الجماعي¹⁸.

لذلك فإن وجهة نظر هؤلاء جاءت متوافقة مع موجة القوانين الحديثة الرامية إلى إعطاء الشخص الاعتباري صفة المؤلف، ويتمشى مع تكاثر قيام جماعات البحوث الأدبية والعملية التي أعطيت الشخصية الاعتبارية. ففي مثل هذه المجموعات والجماعات تكون جهود الأفراد العاملين، تحت إشراف وباسم الشخص الاعتباري، متصلة ومتشابكة وغير قابلة للتمييز والانفصال، ويكون من العسير تحديد إسهام كل فرد بدقة. كما أن الأعمال الصادرة عن مثل هذه الأشخاص قد تكون جهود سنين عديدة سابقة، يختزنها العقل الإلكتروني الجبار في الشركات الكبرى، ولا يمكن من ثم عند إصدار هذه الأعمال سوى وصفها بأنها ثمرة عمل جماعي ينسب إلى المجموعة الكاملة¹⁹.

المبحث الثاني

مدى تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف قانوناً

فمع أن التشريعات الحديثة اتخذت ما تراه مناسباً بالاعتراف للشخص الاعتباري بحق المؤلف، إلا أنها لم تسلم أيضاً من النقد، إذ استند بعض الفقه أن هذا الأساس الذي استندت إليه للخروج عن القاعدة بأن الشخص الطبيعي الوحيد هو الذي يمكن أن يتمتع بحق المؤلف لم يكن له من داع. لذا سيعرض تباعاً ما أورده كل من المشرع السوري والمصري واللبناني من أحكام تقضي بموجبها تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف، ومن ثم يكون العرض لما نازع به الفقه في هذا الشأن وذلك في المطلبين الآتيين:

¹⁷ - انظر د. محمد نديم الجسر - مرجع سابق - ف: 172، ص: 188، 189.

¹⁸ - <http://www.startimes.com/f.aspx?t=27137777>

¹⁹ - انظر د. محمد نديم الجسر - مرجع سابق - ف: 172، ص: 188، 189.

المطلب الأول

موقف التشريعات من إمكانية تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف

اعترفت أكثر التشريعات، لاعتبارات عملية بإمكانية أن يعدّ الشخص الاعتباري صاحب حق مؤلف، سواءً في القانون السوري أو في كل من القانونين المصري واللبناني موضوع المقارنة. إذ جاء قانون حق المؤلف السوري رقم (12) لعام 2001 على تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف عندما جاء على ما يعرف بالمصنف الجماعي حيث يعدّ الشخص الاعتباري الذي وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق في التمتع بحقوق المؤلف وحمايته. فالمصنف الجماعي هو المصنف الذي يشترك بوضعه شخص أو أكثر بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري، إذ يكون من غير الممكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة²⁰.

لذلك نشير إلى أن قوانين حق المؤلف في القانون السوري، أو قوانين حماية الملكية الفكرية بحسب التشريعات الحديثة، تعرف إلى جانب المصنف الجماعي ما يسمى بالمصنف المشترك. وإن التفرقة بين المصنف المشترك والمصنف الجماعي تعدّ من الأمور المهمة نظراً إلى الخطر الذي يمكن وقوعه بين هذه المصنفات.

إذ إنّ المصنفات الجماعية تمثل نطاقاً جديداً في مجال المصنفات الفكرية، وتخضع لنظام استثنائي حدده القانون فهي تعدّ وضعا شاذاً غير مأثوف في مجال الملكية الأدبية. فهذا نوع المصنفات الوحيد التي سمح المشرع بالنسبة إليها بأن يتمتع الشخص الاعتباري بصفة المؤلف على الدرجة نفسها من المساواة مع الشخص الطبيعي على الرغم من أن طبيعة الشخص الاعتباري يستحيل معها القيام بعملية الإبداع الفكري. وما دامت المصنفات الجماعية تمثل خروجاً على القواعد العامة التي تقصر التمتع بصفة المؤلف على الشخص الطبيعي، فإنه يلزم أن تكون هذه المصنفات في أضيق نطاق²¹. فيحسب الفقه الخروج على هذه القاعدة العامة استثناءً يجب عدم التوسع في تطبيقه، مما يقتضي أن يكون هناك عقد صريح أو ضمني يحدد موضوع انتقال حق المؤلف الأدبي

²⁰ - المادة (31) من قانون حق المؤلف السوري. والمصنف الجماعي ينجم عن عمل مجموعة من المؤلفين دون أن يكون بينهم أي تبادل في الأفكار بين المؤلفين يتم عن طريق الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يشرف على المصنف، وعلى هذا فإن المؤلفين في المصنف الجماعي يتم الاتصال بينهم عن طريق الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يشرف على المصنف وليس عن طريق الاتصال فيما بينهم.

²¹ - <http://www.startimes.com/f.aspx?t=27137777>

في نسبة المصنف إليه إلى الشخص الموجه، ولا بدّ من قبول أعضاء المجموعة المكلفة بوضع المصنف الجماعي لهذا التكليف، ولا بدّ من حصول المساهمين في المصنف الذين يعملون لدى الشخص الموجه على مرتباتهم ومكافآتهم، ولاسيما إذا صدر المصنف الجماعي حاملاً أسماء المؤلفين المساهمين في وضعه²².

فقد منح القانون السوري هيئات البث الإذاعي أو التلفزيوني حقاً مجاوراً لحق المؤلف، إذ تتمتع بحق يخولها منع أي استغلال لبرامجها بغير ترخيص كتابي مسبق منها، ويعدّ استغلالاً محظوراً بهذا المعنى أي نسخ من هذه البرامج أو إعادة البث الإذاعي أو التلفزيوني²³. فضلاً عن أن قانون المطبوعات والمكتبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (5) الصادر في 2001/9/22 جاء على أحكام تطبيقية كثيرة تعطي بموجبها الحق للشخص الاعتباري أياً كان نوعه إمكانية أن يكون صاحب حق مؤلفاً، إذ يجوز منح الأشخاص والهيئات الاعتبارية رخصاً بإصدار مطبوعات دورية على أن تكون أهدافها ذات صلة وثيقة بأنظمتها والأغراض التي تأسست من أجلها ضمن الأحكام الواردة في هذا المرسوم التشريعي²⁴.

كما اعترف المشرع المصري بقانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم (82) لعام 2002 بعدة نصوص مشابهة لتلك الذي أوردها نظيره السوري، إذ يكون للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي وجه إلى ابتكار المصنف الجماعي التمتع وحده بالحق في مباشرة حقوق المؤلف عليه²⁵. ويعدّ مؤلفاً للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك عدّ ناشر أو منتج المصنف سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً ممثلاً

²² - د. نواف كنعان - حق المؤلف (النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته) - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمّان 1992 - ص: 286.

²³ - المادة (13) من قانون حق المؤلف السوري.

²⁴ - المادة (23) من قانون المطبوعات والمكتبات السوري. وتنص المادة (24) من القانون سالف الذكر: ((تعطى الأحزاب السياسية المرخصة قانوناً بناء على طلبها رخصة بإصدار مطبوعة دورية تنطق باسم الحزب -ويكون الحزب صاحب الرخصة بوصفه هيئة اعتبارية كما يكون للمطبوعة مدير مسؤول ورئيس تحرير خاضعين للشروط الواردة في هذا المرسوم التشريعي وإذا حل الحزب عدت الرخصة ملغاة حكماً)).

وتنص أيضاً المادة (25) من القانون سالف الذكر: ((لا تخضع المطبوعات الصادرة عن الجهات العامة والمنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية لأحكام منح الترخيص الواردة في هذا المرسوم التشريعي ويكتفي بإعلام الوزير بذلك)) المادة 26 يراعى في ما له علاقة بحقوق المؤلف مما تنشره المطبوعات الدورية وغير الدورية قانون حماية المؤلف رقم 12 تاريخ 2001/3/22)).

²⁵ - المادة (175) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري.

للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم تعرّف حقيقة شخص المؤلف²⁶. وقد سبق للمشرع المصري واعترف للشخص الاعتباري بحق المؤلف في قانون حق المؤلف رقم (354) لسنة 1954 الذي حل محله قانون حماية الملكية الفكرية²⁷.

فالمصنف الجماعي بحسب المشرع المصري هو المصنف الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إدارته، ويندمج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حدة²⁸. ويلاحظ من التعريف الذي وضعه المشرع المصري أنه ضيق تماماً إذ إن النص الذي يحدد المصنف الجماعي يشير إلى أن عمل المؤلفين يجب أن يندمج في الهدف العام الذي قصد إليه الشخص الاعتباري بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة مع أنه ليس من الضروري أن تكون مختلف الأنصبة تماماً وبطريقة مطلقة، وإنما يكفي أن يكون من المستحيل أن يخول لكل واحدة حقاً مميزاً على مجموع المصنف. ويتمتع مدير المصنف بهذه الحقوق شخصاً اعتبارياً كجمعية أو شركة أو شخص اعتباري عام²⁹.

كما تتمتع هيئات البث الإذاعي بحق مالي استثنائي يخول لها برامجها مدة عشرين سنة تبدأ من التاريخ الذي تم فيه أول بث لهذه البرامج³⁰. وتحمى الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات الجماعية مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور للجمهور أول مرة أيهما أبعد، وذلك إذا كان مالك حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً³¹.

أمّا في لبنان فيكاد الأمر أن يكون مشابهاً، فبعد أن جاء في القانون رقم (75) الصادر في 1999 /4/3 الذي يرمي إلى حماية الملكية الأدبية والفنية في لبنان بأن المؤلف هو الشخص الطبيعي الذي يبتكر عملاً ما، عاد ونص على تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف في حالة الأعمال الجماعية. فالعمل الجماعي هو العمل الذي يسهم به أكثر من شخص طبيعي واحد بمبادرة

²⁶ - المادة (2/138) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري.

²⁷ - وقد كانت المادة (4/138) التي تتحدث عن المصنف الجماعي مطابقة تماماً للمادة (27) من القانون الملغى.

²⁸ - المادة (4/138) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري.

²⁹ - د. عيد الرشيد مأمون - أبحاث في حق المؤلف - دار النهضة العربية - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 1987 - ف: 22، ص: 124.

³⁰ - المادة (168) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري.

³¹ - المادة (162) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري.

وإشراف شخص طبيعي أو معنوي يتولى نشره باسمه الشخصي، ففي حالة الأعمال الجماعية يعدّ الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي أخذ المبادرة بابتكار العمل والإشراف على تنفيذه صاحب حق المؤلف، ما لم يكن هناك اتفاق خطي مخالف. إذ يعدّ مؤلفاً للعمل الذي لا يحمل اسم مؤلف أو الذي يحمل اسم مؤلف مستعاراً، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بنشر العمل. وإذا ظهر المؤلف الحقيقي للعمل فتعود هذه الحقوق إليه³².

وما يجزم به المشرع اللبناني هو إمكانية أن يكون الشخص الاعتباري مؤلفاً. أمّا عن مدة الحماية في المصنفات الجماعية فتستمر الحماية مدة خمسين سنة من أول نشر علني مُجاز للعمل تسري بدءاً من نهاية السنة التي حصل فيها النشر المذكور. وفي حال عدم النشر، تسري مدة الخمسين سنة اعتباراً من نهاية السنة التي أُنجزَ فيها العمل³³. وبذلك تكون كل من التشريعات التي ذُكرت قد حسمت الأمر في النصوص المذكورة على جواز تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف على قدم المساواة مع الشخص الطبيعي.

فالاتفاقية العربية لحقوق المؤلف الموقعة في بغداد في 5/11/1981 أوردت في المادة (4) في الفقرة (ب) منها أنه إذا ابتكر المصنف لحساب شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام، فإن حقوق التأليف تثبت للمؤلف، ويجوز للتشريع الوطني أن ينص على أن الشخص المعنوي هو صاحب الحق الأصلي إلا إذا نص الاتفاق على ما يخالف ذلك كتابةً.

فما دامت القوانين تجمع على عدم جواز تنازل المؤلف عن حقه الأدبي للغير، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً، يذهب بعض الفقهاء إلى أن الشخص الاعتباري إذا ارتبط مع المؤلف بموجب عقد مقاوله، يحظر التنازل عن الحق الأدبي الذي يمكن الاتفاق عليه في عقد المقاوله وما يمكن الاتفاق عليه هو ما يتعلق بحق المؤلف المالي في استغلال مصنفه. فقد ينزل المؤلف عن هذا الحق لرب العمل بموجب عقد مقاوله، فيصبح رب العمل هو صاحب الحق في استغلال المصنف مالياً طوال مدة الحماية، ومن هنا يرى بعض الفقه أن رب العمل، إذا كان شخصاً اعتبارياً عاماً أو خاصاً، لا يستطيع أن يكون هو المؤلف الذي أوصى بوضعه، وكل ما يكون له من حق هو أن يستغل مالياً هذا المصنف³⁴. أمّا إذا ارتبط المؤلف مع الشخص الاعتباري بعقد عمل فلا يجوز بحسب الفقه للمؤلف بموجب عقد العمل أن ينزل عن صفته كمؤلف، ولا أن ينزل عن حقه الأدبي

³² - انظر المواد (10 و7 و1) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

³³ - المادة (21) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

³⁴ - د. عبد الرزاق السنهوري - مرجع سابق - ف: 190، ص: 328. د. محمد نديم الجسر - مرجع سابق - ف: 172، ص: 190.

على مصنفه، ولا يجوز أن يصبح رب العمل أو الشخص الاعتباري سواء أكان عاماً أم خاصاً هو المؤلف بموجب عقد العمل، ولا أن يكون له حق أدبي على المصنف، ولكن المؤلف بموجب عقد العمل قد تصرف في حقه المالي باستغلال مصنفه، فلا ينشر هذا المصنف إلا في الصحيفة أو المجلة التي تعاقدها معها³⁵. أمّا المشرع اللبناني فقد اعترف بتمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف في حال الأعمال المبتكرة من قبل الأشخاص الطبيعيين العاملين لدى شخص اعتباري. إذ أورد بأنه في حالة الأعمال المبتكرة من قبل أشخاص طبيعيين عاملين لدى شخص طبيعي أو معنوي بموجب عقد عمل بمعرض قيامهم بالتزاماتهم الوظيفية أو المهنية، يعدّ رب العمل أو المستخدم صاحب حق المؤلف ويمارس الحقوق المنصوص عليها في المادة (15) من هذا القانون ما لم يكن هناك اتفاق خطي مخالف³⁶.

المطلب الثاني

موقف الفقه والقضاء من التشريعات التي اعترفت للشخص الاعتباري

بحق المؤلف

إن النصوص الواردة لدى المشرع السوري والمصري واللبناني فيما يتعلق بالاعتراف للشخص الاعتباري بصفة المؤلف، هي بمنزلة استثناء على القاعدة العامة التي تجعل الشخص الذي قام بواقعة الخلق الفكري للمصنف هو المؤلف الذي قام بوضعه، إذ سمح المشرع للشخص الاعتباري بأن يحمل صفة المؤلف على الرغم من أنه لم يقم بواقعة الابتكار، وإنما قام بها المؤلفون الآخرون³⁷. وقد ذهب أغلب الفقه في ظل قانون حماية الملكية المصرية القديم متأثرين بالمدرسة الإنسانية في تقدير حقوق المؤلف وحمايتها إلى انتقاد هذا الموقف التشريعي الذي يتغاضى عن حقوق المؤلفين الحقيقيين الذين تضافرت جهودهم على إظهار المؤلف. وقد اقترح في ظل القانون القديم الإبقاء على الحق الأدبي للمشاركين في المصنف مع الاحتفاظ للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي قام بالتوجيه بحق الاستغلال المالي، إذ يفترض أن المشتركين في إعداد المصنف

³⁵ - د. عبد الرزاق السنهوري - مرجع سابق - ف: 191، ص: 329.

³⁶ - المادة (8) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

³⁷ - د. عبد الرشيد مأمون - مرجع سابق - ف: 22، ص: 126.

لهم وحدهم التمتع بالحق في مباشرة حق المؤلف عليه. وقد جاءت أيضاً المادة (162) من القانون ذاته بشأن حماية الحقوق المالية للمؤلف مؤكدة ذات المعنى³⁸.

عدّ بعض الفقهاء أن المشرع عندما قام بإضفاء صفة المؤلف على الشخص الاعتباري بالنسبة إلى المصنفات الجماعية حتى لا يُحرم من الحماية، لا يعني ذلك أنه لم يكن أمامه أية وسيلة أخرى، إذ إن الشيء الذي يثير الانتباه بالنسبة إلى المصنف الجماعي هو تمتع الشخص الاعتباري بصفة المؤلف لأن المشرع قد ركّز على الناحية الإنسانية في حق المؤلف، عندما جعل الحماية ترتبط بالابتكار وكان المأمول بناءً على ذلك ألا يعترف بصفة المؤلف إلا للشخص الطبيعي.

كما عدّ هؤلاء الفقهاء أن المشرع عندما قام بإضفاء صفة المؤلف على الشخص الاعتباري بالنسبة إلى المصنفات الجماعية حتى لا يُحرم من الحماية، لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك أمامه أي وسيلة أخرى، ومن ثم فلن يقدم المؤلفون على وضع عراقيل أمام شركات النشر، بل سيقدمون التسهيلات اللازمة كلها دون حاجة إلى اللجوء إلى هذا الخيال البعيد الذي يتعارض مع الحقيقة التي تقصر التمتع بهذه الصفة على الشخص الطبيعي فقط. والمسألة ليست بحاجة إلى أن يحظر على شركات الإنتاج ما يوافق على منحه لدور النشر، بل كان من الأفضل أن يحظر على الاثنين التمتع بحق المؤلف مع منحهم بعض الامتيازات.

كانت هذه النظرة من جانب المشرع أول خطوة في مجال حق المؤلف، لأن المبدأ المسيطر على القانون هو الاعتراف بصفة المؤلف مرتبط كمبدأ عام بالأشخاص الطبيعيين. وإن الإشراف على الإعداد أو القيام بنشر مصنف بعد انتهائه هي أمور عادية خالصة ولا تبرر على الإطلاق الاعتراف القائم بها بصفة المؤلف لأن الحماية ترتبط بالابتكار، فالمصنف الذي ينتهي المؤلف من إعداده ولا يقوم بنشره يحميه القانون أيضاً لواقعة الابتكار نفسها. ومن ثم فمن الغريب بعد ذلك أن يقوم المشرع بالنص على أن المصنف الجماعي ينسب إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم النشر تحت اسمه؛ ولأن معنى ذلك أن يتمتع بحقوق المؤلف شخص لم يسهم في الابتكار واقتصرت مهمته على أمور خارجية لا تكشف في شيء عن شخصيته فالحالة البسيطة في الحقوق كافية لعلاج هذه المسألة³⁹.

³⁸ - www.wipo.int/edocs/mdocs/.../wipo.../wipo_ip_cai - د.حسن جمعي-حلقة عمل الويبو التمهيدية للملكية الفكرية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)-نظرة عامة عن الملكية الفكرية في مصر. تاريخ الزيارة 3/25 الساعة 16.

³⁹ - د. عبد الرشيد مأمون - مرجع سابق - ف: 26، ص: 29، 30، 31.

لذلك، ووفقاً للمعارضين لمنهج التشريعات الحديثة بمنح الشخص الاعتباري الموجه للمصنف الجماعي صفة المؤلف على الرغم من أنه لم يقدّم بواقعة الابتكار، يذهب بعضهم الآخر إلى أنه كان أولى بالمشروع أن ينص على أن تحسب مدة الحماية من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً اعتبارياً عاماً أو خاصاً، أن تكون الحماية للشخص الطبيعي الذي ألف المصنف بتوجيه الشخص الاعتباري، وأن تكون مدة الحماية خمسين سنة لا من وقت نشر المصنف كما جاء بالنص، بل من وقت موت الشخص الطبيعي.⁴⁰

أمّا موقف القضاء لجهة تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف، فكان موقفاً متذبذباً. فعلى الرغم من أن القوانين اعترفت للشخص الاعتباري بصفة المؤلف، فبعض المحاكم عدت أن القوانين إنما حصرت صفة المؤلف بالأشخاص الطبيعيين، وأن الشخص الاعتباري الذي لا يستطيع مباشرة أي فعل أو نشاط إلا بواسطة ممثليه وأجهزته، غير قادر على خلق أي عمل فكري بنفسه، فوقف الاجتهاد موقفاً سلبياً فتشدد في إعطاء صفة المؤلف للشخص الاعتباري.

فمحكمة التمييز الفرنسية تتطلب في أحكام سابقة شروطاً قاسية ومحددة للاعتراف بوجود عمل جماعي واحد غير مجزأ يمكن نسبته إلى الشركة المؤلف، فهي لم تكفّ بكون الأجراء قد أقدموا على خلق العمل الأدبي أو الفني بمبادرة أو دفع من الشخص الاعتباري. فالمهم، حتى يمكن القول بأن الشخص الاعتباري صاحب الحق، أن لا يستطيع أي من المشاركين في العمل المذكور أن يتذرع بحقوق شائعة على مجموع العمل أو النتاج الذهني. ويرى الفقه أن اتجاه المحاكم هذا يرتبط برغبة القضاة في الابتعاد عن التشبيه بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري من ناحية، ورغبته، من ناحية أخرى في حماية الأفراد الذين يسهمون بفكرهم وعقلهم في العمل الفكري والذهني، وعدم تركهم تحت رحمة الشركات الكبرى التي قد تستغل حاجاتهم المالية لإجبارهم على عقود مجحفة بحقهم.⁴¹

لذا، يجب على القضاء عند الحكم على العمل أنه مصنف جماعي أن يبحث بالتفصيل شروط إعداد المصنف، إذ يجب التأكد من أن المؤلفين لا يمكنهم الادعاء بحقوق لهم يكون لها أساس حقوق الشركاء نفسه في المصنف المشترك، أي حقوقاً تنصب على مجموع المصنف. بل يجب أن يثبت تماماً أنهم يتمتعون بحقوق فردية تحمل على ما أسهموا به وعلى المصنف في مجموعه.⁴²

⁴⁰ - د. عبد الرزاق السنهوري - مرجع سابق - ف: 187، ص: 326.

⁴¹ - انظر هذه في د. محمد نديم الجسر - مرجع سابق - ف: 172، ص: 189، 190، 191.

⁴² - د. عبد الرشيد مأمون - مرجع سابق - ف: 42، ص: 46.

فقد رفضت محكمة باريس في 27 / 5 / 1957 في عبارة صريحة دعوى التعويض المرفوعة من جانب شركة تجارية باسمها كمؤلف. ولكن محكمة النقض الفرنسية في 26 / 10 / 1977 رفضت هذا الحكم واعترضت على أن المحكمة قد أنكرت دون تحفظ أن تكون الشركة التجارية متمتعة بحقوق الملكية الأدبية والفنية⁴³.

كما يذهب اتجاه الفقه المؤيد لموقف التشريعات الحديثة بأنه على الرغم من عدم إسناد المشرع في القانون وصف المؤلف للمبادر - من الناحية العملية - الامتيازات التي تنشأ عن صفة المؤلف كلها فكأن المشرع في هذا النص قد اعترف بإمكانية اكتساب الشخص الاعتباري لوصف المؤلف حتى وإن لم يقلها صراحة. إذ في هذه الحالة يعدّ الشخص الاعتباري مؤلفاً شريكاً من خلال ما يلقيه من تعليمات وأوامر إلى المؤلف الأصلي في أثناء إعداد المصنف.

لذلك، يظهر المصنف بين يدي الناس وعليه اسم هذا الشخص الاعتباري كشريك في إعداد هذا المصنف. فهنا يصبح هذا الشخص الاعتباري مؤلفاً من خلال عدّ أخذ المبادرة في الدعوة إلى إعداد المصنف وإدارته له نوعاً من المشاركة في هذا العمل. ولكي يقوم الشخص الاعتباري برفع دعواه أمام القضاء في مواجهة الشخص المقلّد يجب أن يثبت وصف المؤلف لنفسه أولاً حتى تقبل دعواه، ولا يكون للمحكمة سوى البحث هل كان المصنف محل النزاع مصنفًا جماعياً أم لا؟ وهي الحالة الوحيدة التي يعترف له المشرع فيه بوصف المؤلف. إذ تبحث المحكمة في مدى توافر عناصر المصنف الجماعي، من أخذ الشخص الاعتباري المبادرة لإعداد المصنف وتنظيمه وإدارته فنياً من جانبه. بحيث إذا لم يثبت من هذه الشروط، فلا يتوافر وصف المصنف الجماعي، وإنما يُفترض أن المصنف محل النزاع مصنف مشترك، ومن ثمّ لا تكون للشخص الاعتباري الصفة في مباشرة دعواه على أساس أن الأصل هو للمصنف المشترك الذي يكون ملكاً للأشخاص الطبيعيين الذين يقومون على استغلاله، دون المصنف الجماعي على اعتبار أنه استثناء لا يتم التوسع فيه.

لكن المحكمة حفاظاً على حقوق الشخص الاعتباري الاقتصادية عملت على افتراض العكس، وذلك إذ افترضت أن المصنف محل النزاع هو مصنف جماعي إذا توافر شرطان هما: أن يستغل المصنف من جانب الشخص الاعتباري تحت اسمه، وألا يباشر أحد من الأشخاص الطبيعيين دعواه أمام القضاء حفاظاً على حقوقه على المصنف. فهنا افترضت المحكمة أن غياب مباشرة الدعوى

⁴³ - <http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?t=2404> منتدى محامي سورية - حماية حق

المؤلف في نطاق المصنفات المشتركة - تاريخ الزيارة 2012/4/2 الساعة 19:55.

من جانب المؤلفين من الأشخاص الطبيعيين قرينة على توافر صفة المؤلف للشخص الاعتباري، بحسبانه شريكاً لهم في المصنف الجماعي. ولكن هذه القرينة تُعملُ فقط في خصوم الشخص الاعتباري ممن يقومون بتقليد الوصف، أما هذه القرينة فلا يمكن أن يستفيد منها في مواجهة الأشخاص الطبيعيين من المؤلفين للمصنف، إذ إنه لا يعدُّ شريكاً في مصنف جماعي ما دامت لم تتوافر شروط هذا المصنف.

أما محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في 1996 / 6/3 فقطعت خطوة أوسع إذ لم تشترط الشرط الثاني بخصوص القرينة التي سبق القول بها (وهو عدم مباشرة أحد الأشخاص الطبيعيين لدعواه)، مما يؤدي إلى القول بإمكانية مباشرة الشخص الاعتباري لدعواه ليس فقط في مواجهة الخصوم _حفاظاً على مصالحه المالية_ بل أيضاً في مواجهة الأشخاص الطبيعيين من المؤلفين الأصليين للمصنف. مما مفاده إعمال قرينة وصف المؤلف للشخص الاعتباري في الحالات جميعها ما دام كان يقوم باستغلال المصنف. فهنا المحكمة نزولاً على اعتبارات الاستغلال الاقتصادي والتبادل التجاري للمصنف عملت على المفهوم التقليدي لحق المؤلف الفرنسي حتى يتجاوب مع هذا الواقع؛ وذلك حماية لرأس المال المشروع⁴⁴. وبذلك يبدو جلياً عدم استقرار الفقه والقضاء على موقف ثابت من تمتع الشخص الاعتباري بحق المؤلف رغم اعتراف المشرع له صراحةً بهذه الصفة.

خاتمة:

اعترفت التشريعات الحديثة للشخص الاعتباري بحق المؤلف رغم أنه يشكل خروجاً على القاعدة الأساسية بأن من يتمتع بحق المؤلف هو من يقوم بواقعة الخلق والابتكار. وأياً كانت الآراء فقهاً وقضاءً في نهج التشريعات الحديثة، فإن الاعتراف للشخص الاعتباري الذي وجه المصنف الجماعي بحق المؤلف من شأنه التوصل إلى حلّ مشكلة الأعمال الجماعية التي يقوم شخص اعتباري بتوجيهها، ويستحيل فيها فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حدة، والتي لا يستطيع أي من المشاركين في العمل المذكور أن يتدّرع بحقوق شائعة على مجموع العمل أو النتاج الذهني.

⁴⁴ - د. فاروق الأباصيري - مرجع سابق - ص: 87 - 92.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العامة:

- (1) أبو السعود رمضان- الوسيط في شرح القانون المدني (المدخل إلى القانون وبخاصة المصري واللبناني - النظرية العامة للحق) - الدار الجامعية - بيروت - لا يوجد عام نشر.
- (2) الجسر محمد نديم- الشخصية المعنوية في الشركات التجارية - رسالة دكتوراه - الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - بيروت 1983.
- (3) السنهوري عبد الرزاق - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد الطبعة الثالثة الجديدة - الجزء 8 - حق الملكية - منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت لبنان 2000.
- (4) القاسم هشام - المدخل لعلم القانون - الطبعة الخامسة - منشورات جامعة دمشق 2002 - 2003.
- (5) عبد الباقي عبد الفتاح - نظرية الحق - الطبعة الثانية - مطبعة النهضة الجديدة - القاهرة 1965.
- (6) فرج توفيق حسن - المدخل للعلوم القانونية (النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق) - الدار الجامعية - بيروت 1988.
- (7) كيره حسن - المدخل لعلم القانون (القانون بوجه عام - النظرية العامة للقاعدة القانونية - النظرية العامة للحق) - الطبعة السادسة - منشأة المعارف الإسكندرية 1993.
- (8) د. مرقس سليمان - الوافي في شرح القانون المدني (المدخل للعلوم القانونية وشرح الباب التمهيدي للتقنين المدني) - الجزء الأول - الطبعة السادسة - مكتبة صادر - بيروت - لا يوجد عام نشر.
- (9) واصل محمد - الحقوق الملازمة للشخصية - دراسة مقارنة - طبعة أولى - دمشق 1995.
- (10) واصل محمد - الحقوق الملازمة للشخص الاعتباري - بحث خاص - لوزان - سويسرا 2009.

ثانياً- المراجع المتخصصة:

- (1) الأباصيري فاروق - نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف - دار النهضة العربية - القاهرة 2004.
- (2) كنعان نواف - حق المؤلف (النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته) - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان 1992.
- (3) مأمون عبد الرشيد - أبحاث في حق المؤلف - دار النهضة العربية - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 1987.

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

www.wipo.int/edocs/mdocs/.../wipo.../wipo_ip_cai -حسن جميعي - حلقة عمل
الويبو التمهيدية للملكية الفكرية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) - نظرة عامة
عن الملكية الفكرية في مصر. تاريخ الزيارة 3/25 الساعة 16.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=27137777 - حماية حق المؤلف في نطاق
المصنفات المشتركة. تاريخ الزيارة 3/25 الساعة 15:30.

<http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?t=2404>

منتدى محامي سورية - حماية حق المؤلف في نطاق المصنفات المشتركة - تاريخ
الزيارة 2012/4/2 الساعة 19:55.